العوامل الاجتماعية المؤثرة على السلوك الانتخابي للمواطن في العراق بعد العام (٢٠٠٣)

م. د. سندس أحمد سرحان

ملخص البحث

يتصف المجتمع العراقي بالتعددية الدينية والمذهبية والقومية والثقافية وهو نتيجة لتنوع هذا المجتمع، فضلا عن الدور الكبير الذي يضطلع به العامل الديني في العراق ومدى تأثيره على السلوك الانتخابي للمواطن في العراق.

ويرتبط السلوك الانتخابي في أي مجتمع بأنماط تكوين ذلك المجتمع (بدوي، عشائري، حضري أو ريفي)، وكل واحد من هذه الأنماط له محددات تنعكس على سلوك الناخب الذي يركز على قضاياه الخاصة فاهتمامات الفرد في الريف تختلف عن اهتمامات الفرد في المدينة. كذلك الاحتياجات وثقافة الناخب والمرشح ابن بيئته وهو ما يحدد السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه والذي على أساسه تتحدد نوعية المشاركة السياسية لأفراد النمط.

وخلص البحث الى أن الصراعات ليس فقط بين المكونات او بين القوى بل باتت داخل المكون الواحد ، و في العراق ثمة أشكال عديدة للتعددية فالمجتمع تعددي في مجالي الدين و الاثنية ، كما ان كل من الدين و الاثنية مسيستان إلى حد كبير ، اذ حال ما تصبح الهويات مسيسة تميل إلى أن تصبح جلية ونافرة ، وفي هذا النسيج المعقد للمجتمع العراقي تتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعرقية و يصبح التقسيم الطائفي قابلا" للانفجار لأسباب سياسية و دينية ويتجسد كل ذلك في العملية الانتخابية والسلوك الانتخابي للمواطن العراقي.

Abstract

Iraqi society is characterized by religious, sectarian, national and cultural pluralism, a result of the diversity of this society, as well as the great role played by the religious factor in Iraq and its impact on the electoral behavior of citizens in Iraq.

Electoral behavior in any society is related to the patterns of composition of the community (Bedouin, tribal, urban or rural). Each of these patterns has determinants that reflect the behavior of the voter, which focuses on their particular issues. As well as the needs and culture of the voter and the candidate of his environment, which determines the electoral behavior

and factors affecting it on the basis of which determine the quality of political participation of members of the pattern.
The research concluded that the conflicts are not only between the components or between the forces, but they are within the same component, and in Iraq there are many forms of pluralism, the society is pluralistic in the areas of religion and ethnicity, and both religion and ethnicity are largely Christian, Politicized tendencies to become clear and incoherent. In this complex fabric of Iraqi society, the traditional geographical divisions are strengthened by sectarian and ethnic boundaries and the sectarian division becomes capable of "exploding for political and religious reasons, all of which is reflected in the electoral process and electoral behavior of the Iraqi citizen.

المقدمة

تعد البيئة والظروف الاجتماعية من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد المواطنين في مختلف المجالات (اقتصادياً ،سياسياً ،اجتماعياً..) ويدخل في الظروف الاجتماعية (الجنس، العمر، السن، المستوى العلمي، مكان المعيشة (اختلاف المكان) ،المعتقدات ،ونضيف القيم الاجتماعية السائدة العادات ،التقسيمات الاجتماعية (الطبقات الاجتماعية) الريف، الحضر)، حيث يرتبط السلوك الانتخابي في أي مجتمع بأنماط تكوين ذلك المجتمع (بدوي، عشائري، حضري أو ريفي)، وكل واحد من هذه الأنماط له محددات تنعكس على سلوك الناخب الذي يركز على قضاياه الخاصة فاهتمامات الفرد في الريف تختلف عن اهتمامات الفرد في المدينة. كذلك الاحتياجات وثقافة الناخب والمرشح ابن بيئته وهو ما يحدد السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه والذي على أساسه تتحدد نوعية المشاركة السياسية لأفراد النمط.

أولا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية مدخلات البيئة الاجتماعية وتأثيراتها على المخرجات في النظام السياسي من تمثيل هذه البيئة الاجتماعية في مؤسسات هذا النظام، والرابط بين البيئة الاجتماعية ومؤسسات النظام السياسي هو السلوك الانتخابي.
الدور الكبير للبيئة الاجتماعية عبر سلوكها الانتخابي على التمثيل السياسي وبلورة مؤسسات النظام السياسي.

ثانيا: مشكلة البحث

ان من أبرز ما يتصف به المجتمع العراقي هو التعددية الدينية والمذهبية والقومية والثقافية وهو نتيجة لتنوع هذا المجتمع، فضلا عن الدور الكبير الذي يضطلع به العامل الديني في العراق ومدى تأثيره على السلوك الانتخابي للمواطن

في العراق. والسؤال الرئيسي الذي يطرح: ما هو دور العوامل الاجتماعية في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي؟

ومن السؤال الرئيسي تتفرع عدة أسئلة منها:

١-ما هو دور التعددية والتنوع الاجتماعي في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي؟

٢-ما هو دور العامل الديني في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي؟

ثالثا: تقسيم البحث

تم تقسيم البحث على مبحثين:

المبحث الأول: التعددية المجتمعية في العراق وأثرها في السلوك الانتخابي.

المبحث الثاني: العامل الديني وأثره في السلوك الانتخابي.

المبحث الأول: التعددية المجتمعية في العراق وأثرها في السلوك الانتخابي

يتميز المجتمع العراقي بأنه مجتمع تعددي في مكوناته، وعلى الرغم من إن بعضهم ينظر إلى هذه التعددية على أنها مصدر ضعف وعدم استقرار للعراق، إلا انه إذا ما تم التعامل مع هذه التعددية على نحو تعايشي فإنها (التعددية) سوف تكون مصدر قوة للمجتمع والدولة معا ، ففي التعددية غنى للمجتمع. [١]

من المعلوم إن لكل بلد خصائص يتميز بها وسمات تترك آثارها على مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعراق بوصفه دولة تنوعت محددات مساراته، وكثرت المتغيرات الفاعلة في تشكيله الحديث، منها : ظاهرة التنوع العرقي و المذهبي والديني ، التي ذهبت كثير من الرؤى و التحليلات إلى عدها بؤرة حيوية لتغذية الصراعات،[٢]في العراق الجديد بعد ٢٠٠٣ وفي مرحلة التحول الديمقراطي نجد ثمة سلوكيات انتخابية مختلفة ومتعددة ، وهذا نتاج طبيعي لطبيعة ونوعية القوى السياسية الحاضرة في العملية السياسية ، فضلا عن التعددية الاثنية / القومية ، الدينية ، المذهبية وهذا ما انعكس على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي في كل العمليات الانتخابية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فالسائد اليوم نسبياً إن لكل قومية ودين ومذهب ولاءات تابعة لهذا أو تلك من القوى السياسية ، ومن الممكن القول ان السبب يعود في ذلك إلى التراكمات الثقيلة من طبيعة الاستبداد والإقصاء والتهميش للماضي القريب سياسياً ،واجتماعياً، وثقافياً بفعل سياسات الأنظمة المتعاقبة السابقة، والذي حاول قهر وإقصاء مكونات أساسية في المجتمع العراقي مع محاولة صهر بعض

---

(١) سليم الحص ، الهوية والقضية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣١١، ٢٠٠٥،ص٦٤.

(٢) ياسين سعد محمد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، ط١، ثائر جعفر العصامي للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٧.

المكونات القومية الاجتماعية والثقافية من طريق القسر وعليه فإن المشهد الانتخابي العراقي كان يمثل الولاءات والانحيازات الاثنية على الأساس الديني و المذهبي والقومي والعرقي.[١]

وكذلك يحكم السلوك الانتخابي الثقل العشائري كمحدد رئيس لفوز المرشح مع تزايد النفوذ العشائري والقبلي على حساب سطوة القانون خاصة في المجتمعات ذات الطابع الريفي ومن المعروف إن الشعب العراقي يتوزع مواطنوه على انتماءات عشائرية أو قبلية سواء كانت كردية أو عربية حلت في أوقات كثيرة محل سلطة الدولة والقانون وقد كان للانتماء العشائري والقبلي اثر كبير في المجتمعات المنقسمة على نفسها التي لا تتفق على الخطوط العريضة في الحياة العامة، ومن بين تلك الخطوط هو الاشتراك في العمل السياسي، والسبب في ذلك هو ان كل جماعة أو مكون من مكونات هذه المجتمعات ستكون له أهدافه و غاياته التي ربما إنها تختلف عن غايات المكون الآخر، وبالتالي قد لا يكون هناك رأي عام داعم للعملية الانتخابية،[٢]صحيح إن العراق لا يختلف عن المجتمعات الأخرى لكونه مجتمعا متعدد قومياً ودينياً ومذهبياً، ولكنه يختلف عن كون الأنظمة المتعاقبة فشلت في أن تستخلص له من تاريخه ومن لغته و عاداته وتقاليده أي من المشتركات التي تجمع اغلب أبناء هذا المجتمع هوية وطنية تجعله يلتف حولها ، خصوصا في العقود الأخيرة من تاريخ العراق،[٣]وإذا كانت الأنظمة السابقة قبل

---

(١) يعد العراق من الدول التي تتعدد فيها القوميات و الجماعات الاثنية ، ويتألف العراق من قوميتين رئيسيتين ، هما العربية و الكوردية ، حيث يشكل العرب غالبية المجتمع العراقي فهم يشكلون ٧٥-٨٢%من سكان العراق ، وهم يتركزون بشكل أساسي في وسط و جنوب وغرب العراق ، ثم يأتي الكرد كثاني اكبر قومية في العراق ، ويشكلون ١٦-٢٠% من مجموع السكان ، و يتركز الكرد في شمال العراق و هناك ايضا" الأقليات القومية الصغيرة نسبيا" ، تتواجد بنسب مختلفة ضمن المنطقة الجغرافية الكوردية ، يشكلون ٦-١٠% من سكان العراق ،مثل التركمان ٧،٠ و الاشوريون ، الكلدان ، الارمن يشكلون ٨،١ واليزيدية ٩٠،٠.ينظر:حنا بطاطو، ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية – الكتاب الأول ، ترجمة :عفيف الرزاز ، دار القبس ، الكويت ، ص٦٠.

كذلك: عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٣٧.

تتعايشٌ في العراق أديانٌ و مذاهب عديدّة ، متقاربة تارة و متنافرة تارة أخرى غير أن تقاربها و تنافرها لم يصّل إلى الإلغاء سواء بالضم أم بالهجرة القسريةٌ، حافظ الجميعٌ على وجودهم، وما زالت خريطّة العراق الدينّيةٌ و المذهبيةٌ و الاثنية غنية بالتنوع وبغض النظر عن مفهوم الأقليةٌ و الأكثريةٌ ذلك لما في مصطلح الأقليةٌ من حرمان وإلغاء للحقوق التاريخّيةٌ و الشراكة المتوازنة في الوطن الواحد، فضلا عن ما وّلده هذا المصطلح من شعور بالضعف والاغتراب ، فيصّبح الوطن وطن الأكثريةٌ فقط ، فالمواطنة حقوق لا تخضع لمبدأ الأقليةٌ و الأكثريةٌ. ينظر رشيد الخيون، الاديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل ، بيروت،٢٠٠٣،ص٩.

(٢)عدي عبد مزهر، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص١٢٧.

(٣) مجموعه باحثين ديناميات النزاع في العراق ، ، بيروت معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٣-٢٤.

عام ٢٠٠٣ ، قد فرضت سلطة الدولة و فرضت الهوية الوطنية التي تراها مناسبة للعراق فجاءت الهوية الوطنية معبرة عن وجهة نظرها الخاصة ولكنها ليس بالضرورة كانت تعبر عن الشعور الجمعي للمجتمع العراقي ، فان الحال يختلف مع النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، فلم يوفق هذا النظام و بفعل عوامل داخلية وخارجية ، في أن يجعل العراقيين يلتفون حول هوية وطنية موحدة حتى لو كانت لا تحضى برضا الجميع ، أو حتى أن يفرضها عليهم كما كان الحال عليه قبل عام ٢٠٠٣، فأصبحت الهويات الفرعية هي الطاغية على الهوية الوطنية بل الهوية الرئيسية للبعض من العراقيين ، وينتخب ويمارس حياته السياسية في ظلها.[١]

وقد واجه العراق قضايا ساخنة و خطيرة تهدده أرضا و شعبا ، والفرد العراقي لم يحرك ساكنا بدافع ذاتي أو وجداني ، إلا بمحرك وبتوجيه من القادة و الزعماء الدينيين والاجتماعيين إذ لهم تأثير كبير على الشعب العراقي ، على العكس من تأثير القادة السياسيين الذي يكون تأثيرهم على المواطن العراقي محدد؛ لان المجتمع العراقي مجتمع يميل للطابع الديني و كذلك للعادات والتقاليد الاجتماعية أكثر من ميلانه للأيديولوجيات السياسية ، وتوجهات التنظيمات السياسية ، بالاخص بعد طوفان الساحة السياسية العراقية بعدد كبير من التنظيمات والتجمعات السياسية ، التي وصل عددها أكثر من (٢٠٠) تنظيم و تيار سياسي ، وهذا ما لفت انتباه التنظيمات والقوى السياسية ، لمعرفة توجهات الشعب العراقي فذهبت الكثير من القوى السياسية التي التقرب وكسب رضا القادة والمراجع الدينية وكذلك زعماء العشائر ، من أجل كسب تزكيتها ومقبوليتها لدى الشعب العراقي ، ولكن هذا لا يعني إن القوى السياسية و خطابها لا تؤثر في سلوك الشعب العراقي الذي بواسطته سيكون رأيه إزاء قضية أو مسألة معينة ، وعليه فان القادة والمراجع الدينية والزعماء الاجتماعيين لهم دور كبير في توجيه السلوك السياسي العراقي والتأثير فيه ، فيكمن عبر قدرة و ذكاء هؤلاء القادة ، وإذا ما استطاع القائد أو الزعيم الروحي أن يثبت لنفسه مركزاً قوياً في نفوس الجماهير، تمكن من تكوين و توجيه السلوك الانتخابي، بالأخص إن الكثير من الزعامات الدينية في العراق لها أحزاب و تيارات سياسية تديرها بشكل مباشر أو غير مباشر.[٢]

والظاهرة الأخطر في المجتمع العراقي ، التي أخذت تتكرس عام بعد آخر منذ أول انتخابات جرت في كانون الثاني٢٠٠٥، هو اتجاه القوى السياسية للمساعدة في

([١]) احمد غالب محي ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٠،ص ص ٣١٢-٣١٦.

([٢]) علي حسين حسن ، السياسية العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد ٢٠٠٣، ط١،دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٥،ص ص ١٣٠-١٣١.

نقل انقساماتها السياسية من البرلمان إلى الشارع ، بقصد دفع الشارع لتأييدها،[١] ومن اجل تحديد سلوك قطاعات واسعة من الناخبين والمرشحين سعت الأحزاب ذات الكتل الكبيرة لاجتذاب زعماء قبليين وعشائريين ضمن قوائم مرشحيها وفي مختلف المحافظات دون أن يكون لهؤلاء علاقة تنظيمية بهذه الأحزاب ولا تربطهم أي رابطة أيديولوجية بها لغرض استثمار أصوات الناخبين في عشائرهم ولا فرق في هذا السلوك بين الأحزاب مارست هذا السلوك وفي معظم الكتل الفائزة في الدورات البرلمانية وفي مختلف المحافظات، وجدير بالذكر أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ أكد على أهمية الانتماء العشائري والقبلي والتزام الدولة برعايتها والنهوض بها.[٢]

كذلك اصبح السلوك الانتخابي أصبح حساساً لأوضاع الحملة الانتخابية وللعوامل ذات المدى القصير ، لان الناخب يغير اختياره في ظرف وجيز، حيث شهدت الانتخابات العراقية التي جرت بعد ٢٠٠٣صوراً متعددة؛ لتأثير الحملات الانتخابية وبالأخص في ضوء وجود الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية في الساحة السياسية العراقية، ذلك إن عملية التحول إلى الديمقراطية تشهد تسارعاً إلى تأسيس تكتلات حزبية بأعداد كبيرة جدا تسعى إلى الوصول إلى السلطة رغبة بامتيازاتها ومنافعها دون إن تكون لديها مشاريع أو برامج سياسية أو اقتصادية وهذا ما أطلق عليه مصطلح الفوضى الانتخابية،[٣] وتولد هذه الفوضى عادة عشية الانتخابات وهذا ما حدث في العراق بعد التحول إلى (الديمقراطية) عام ٢٠٠٣ حيث شهدت الساحة السياسية مولد العشرات من الأحزاب وقد ساعد في ذلك المنظومة القانونية بما فيها قوانين الانتخابات الذي وضعته سلطة الاحتلال والذي أعطى الحق لكل فرد أن يكون كياناً سياسياً بشرط أن يحضى بتواقيع ما لا يقل عن خمسمائة ناخب مؤهل وقد شاركت في انتخابات مجلس النواب ٢٠٠٥ (٣٣٨) كياناً سياسياً وفي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠ (٢٩٧)كياناً سياسياً، أما انتخابات مجلس النواب التي أجريت عام ٢٠١٤ (٢٧٧) كياناً سياسياً،[٤] حيث

---

(١) احمد علي احمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٣٠٨ – ٣١٧.

(٢) نصت الفقرة ثانيا من المادة ٤٥ من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية ، وهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون ، وتعزز قيمتها الإنسانية النبيلة ، بما يساهم في تطوير المجتمع وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان).

(٣) الفوضى الانتخابية : وهي حالة تتشكل في الأيام القريبة في الانتخابات يحتشد فيه عدد كبير من الأحزاب التي تتنافس فيما بينها لخوض الانتخابات وقد تكون حديثة الإنشاء ولا تمتلك قواعد فكرية رصينة وتدخل تلك الأحزاب في تحالفات جانبية واتفاقيات وكتل مما يربك الناخب ويوثر في سلوكه الانتخابي ، ينظر : قاسم حسن العبودي ، السلوك الانتخابي ، مجلة المعهد ، العدد٧ ، كانون الأول ٢٠١٥، ص ١٤٤ .

(٤) موقع المفوضية العليا للانتخابات

ساهمت الأحزاب السياسية في العراق التي تنافست في الانتخابات التي أجريت بعد عام(٢٠٠٣) ساهمت بمزيد من الانقسامات والتأزم بين مكونات المجتمع العراقي فقد تقسمت الدولة و مؤسساتها في حصص واقطاعات على الأحزاب وممثليها بحسب لانتمائهم العرقية والطائفية بحسب مبدأ ظاهره نظرية التوافق و باطنه اقتسام امتيازات ومنافع السلطة ومارس بعض مرشحي تلك الأحزاب في حملاتهم الانتخابية دورا بارزا في تعزيز الخطاب الطائفي (سني – شيعي) القومي (عربي- كردي) والتأكيد على أهمية هذه الانتماءات وأصالتها وأحقيتها عن طريق استحضار العمق ألتأريخي لهذه النزاع للتأثير بالناخبين و تخويفهم الدائم من إن عدم انتخابهم ضياع للطائفة أو الهوية القومية ويلاحظ إن الناخب العراقي تأثر كثيرا بهذه الخطابات و تفاعل معها وانقاد بوعيه الطائفي والقومي استجابة لهذه المخاوف،[١]فقد حصد هؤلاء المرشحون اغلب أصوات الناخبين في محافظاتهم؛ حيث منح الدستور العراقي مناخا خصبا لهؤلاء المرشحين بتأكيده الدائم على الطبيعة المكوناتية للشعب العراقي و تغليبها على صفة المواطنة في كثير من مواده.[٢]

ومنذ بداية الحملة الانتخابية يظهر العامل الاجتماعي كأحد الأسس الفاعلة التي ينبغي أن تنطلق منها الحملة الانتخابية وأن تهتم بها، ومن منطلق آخر نجد أن نظرة المواطنين للانتخابات من حيث (الممارسة ،الطموح ، الاهتمام) تختلف من واحد لآخر و هذا تبعا للظروف الاجتماعية التي يتميز بها كل موطن، وقد يبدو من الصعب تفهم آلية السلوك الانتخابي في ضوء العلاقة المعقدة التي تتحكم فيها مجموعة عوامل مختلفة و مضطربة خاصة بيئات غابت عنها الممارسات الديمقراطية لعقود طويلة لأنها سايكولوجيا تعبر عن مظهر معقد من السلوك

إن النماذج الديمقراطية ساهمت فيها الانتخابات في إشاعة مزيد من الأمن والسلم الاجتماعيين واحترام الآراء المغايرة والمختلفة ولعبت الأحزاب السياسية دور بارز في رفع مستوى الثقافة والوعي لدى الناخبين و تحقيق قدر كبير من الاندماج والوحدة في مجتمع الدولة وتخفيف نزعة التمايز العرقي والديني كما هو الحال في التجربة الأمريكية والأوربية. ينظر : قاسم حسن العبودي ، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي – دراسة مقارنة التجربة العراقية، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ، ص١١٦.

(١) إن مرشحا يختفي وراء الطائفة و المذهب والمنطقة و العرق سوف تكون رسالته الانتخابية مفعمة بمحتوى ينضح بالتمويه و التضليل و دعاية كاذبة في رحاب المساجد والجوامع و أمكنة الحضور العامة ليستحضر ما يتمكن عليه من صور الصراع الإسلامي – الإسلامي ليدق الإسفين بين مكونات الدين الواحد ، و يذرف الدموع في مناسبات إحياء استشهاد الرموز الدينية بعد التأكد من إن ناخبه المرتقب قد صدق دموعه وادعاءاته ، أنها محاولات لترك انطباعا مشوها لدى محبي الدين مفادها إن السلامة الطائفية أولا و بعدها نتحدث عن دولة القانون والمواطنة .ينظر: عامر صالح ، سيكولوجيا الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة – بين ناخب بريء و مرشح ديموغوجي ، الحوار المتمدن ، العدد٢٨٨٠ – ٢٠١٠/٦/١.

(٢) نصت الفقرة الثانية من المادة (٤٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ : (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل و العشائر العراقية ، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين و القانون ، و تعزز قيمتها الإنسانية النبيلة ، بما يساهم في تطوير المجتمع و تمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان).

يصعب التحكم فيه وضبط متغيراته المختلفة،[١] والتي نتجت عنها نوع من العلاقة النفعية والمصلحية بين المرشح والناخب والتي كان للوعود التي أطلقها المرشحين في الانتخابات خاصة بعد تبني نظام القائمة المفتوحة منذ انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، حيث أصبحت المفاضلة بين المرشحين داخل القائمة الواحدة، وقد تكرر هذا السلوك حتى أصبح عادة ثابتة في سلوك بعض المرشحين أثناء الحملات الانتخابية وقد تجلى هذا السلوك في أوضح صوره في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤، ويمكن تصنيف تلك الممارسات إلى أربع صور كما يأتي :[٢]

أ- الهبات والهدايا العينية والنقدية : إذ تم رصد بعض المرشحين من أصحاب رؤوس الأموال والمقاولين الذين دخلوا الانتخابات في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٤ ، وهو يوزعون مختلف أنواع السلع على الناخبين بالإضافة إلى المبالغ نقدية بحجة إعانات ومساعدات ولم يقتصر ذلك على المرشحين الجدد بل مارس بعض المرشحين من هم في لسلطة نفس السلوك.

ب-التوظيف في مؤسسات الدولة الرسمية: حيث تعد واحدة من ابرز صور السلوك الانتخابات العراقية التي مارسها بعض المرشحين النافذين في السلطة بإطلاق وعود بتعيين ناخبيهم المفترضيين أو تعيينهم فعلا قبل الانتخابات أو بعدها إلا إن واحدة من اغرب صور هذا السلوك التي ظهرت بعد انتخابات ٢٠١٤ والتي تمثلت بقيام بعض المرشحين المتنفذين في السلطة باختراع عناوين لوظائف لم تعرفها الدولة العراقية من قبل وغير موجودة أصلا على نحو ما عرف بالحراس الليلين أو (أبناء العراق) حيث قام هؤلاء المرشحين بتعيين الآلاف من الناخبين عشية الانتخابات تحت هذا العنوان الوظيفي واستلم هؤلاء الناخبين راتبا واحدا عن هذه الوظيفة لان الحاجة انتفت لها بعد الانتخابات مباشرة.

أ- استئجار المصوتين : ونعني به قيام بعض المرشحين سواء من هم في السلطة أو من الذين يشاركون في الانتخابات للمرة الاولى من الذين يمتازون بإمكانيات مالية كبيرة باستئجار مجاميع كبيرة من الناخبين بعنوان مراقبين نظير اجر مقطوع ، ينتشرون في محطات ومراكز الاقتراع لمراقبة الانتخابات لمصلحة مرشحهم وربما بلغت قدرة بعض المرشحين من تغطية جميع محطات ومراكز المحافظة الاقتلاع بالمراقبين إلا إن الغاية الحقيقية هي شراء أصوات هؤلاء الناخبين و ضمان أصواتهم ومتعلقيهم (الأقارب

---

(١) عامر صالح ،مصدر سبق ذكره .

(٢) قاسم حسن العبودي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٧.

والأصدقاء)، وقد أسهم هذا السلوك في فوز المرشحين الذين مارسوه ، علما إن متوسط الأصوات التي احتاجها المرشح للفوز بالانتخابات لم تتجاوز ٣٠٠٠ صوت خاصة في القائم الكبيرة.

ب- توظيف تقديم الخدمات : مارس بعض المرشحين منهم في السلطة أو خارجها (التجار والمقاولين) سياسة تقديم بعض الخدمات إلى الناخبين خاصة فيما يتعلق في أكساء بعض الطرق وإيصال الماء إلى المناطق النائية و تقديم بعض مواد البناء إلى المناطق العشوائية ، إن تلك الأنماط من السلوك كانت عاملا حاسما في فوز بعض المرشحين في الانتخابات العراقية حتى ممن لم يكن معروفا في أوساط الناخبين ومن الذين ليس لهم علاقة بأمور العامة أو الشأن السياسي مطلقا وليس لديهم مؤهل علمي أو كفاءة مهنية.

يعاني العراق من المشكلات و الأزمات السياسية الحادة التي نجمت عن الانقسامات العميقة بين قطاعات السكان و غياب الإجماع الموحد لها ، إن هذه الظواهر و العوامل و الأسباب الكامنة وراءها عمقت الانقسامات الاجتماعية التي اتخذت طابعا" حادا" وما رافقها من توترات و نزاعات،[١] وتكمن أسباب التوترات الطائفية في مجموعة من القضايا أهمها[٢]:

أ- ارتباط المجتمعات سلبيا" بالموروثات التاريخية ، وضعف ثقافة التعدد و التنوع .

ب- غلبة المصالح الضيقة و الولاءات الفرعية على المصلحة العامة .

ت- غياب العدالة في توزيع موارد الدولة .

ث- الشحن العاطفي وإذكاء التوتر إعلاميا" والتفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية.

ج- التدخلات الخارجية وتأثيراتها.

ان التعددية في العراق التي من المفترض أن تكون مصدر إثراء وإنماء للمجتمعات ، تحولت إلى مصدر انقسام و مصالح متعارضة ومكتسبات ضيقة ، وتصعيد للطائفية على حساب تهميش مفهوم المواطنة و الانتماء المشترك ، مستغلة عجز الدولة عن تلبية احتياجات المجتمع

---

(١) مهدي جابر مهدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩.

(٢) نفس المصدر ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

الأساسية والتفريط في المحافظة على كرامة المواطن وصيانة حقوقه وحرياته.

ومن جملة السياسات التي عانى منها بعض مكونات الشعب العراقي هي سياسة قسر الآخر من أجل التخلي عن قوميته مثلا، لقد كرس الخطاب القومي ببلد متعدد القوميات خللاً في الانتماء النفسي للعراق، ولعل ممارسات التعريب للمواطن الكردي والتركماني هي الأبرز.

وقد حاول السياسيين من خلال وسائلهم الإعلامية والاتصالية الأخرى تعبئة شارعها من خلال إعطاء التفرقة الطائفية والعرقية صبغة سياسية، وبهذا تكون الطائفية السياسية ذات الصبغة الدينية – المذهبية هي ظاهرة موجودة في الواقع العراقي، ذلك لأنها تعد رد فعل للأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية في تاريخ الدولة العراقية الحديثة،[١]فلقد اوجد التوزيع الفئوي للسلطة ومؤسساتها طريقه إلى الشارع العراقي الذي انقسم على نفسه ، و صار من الطبيعي إن يلجا كل فريق سياسي إلى مكونه الاجتماعي عند كل منعطف مهم في العملية السياسية و تعبئة في مواجهة الفرقاء الآخرين فاكتملت دائرة الشحن الطائفي والسياسي معا في صعيد واحد الأمر الذي أسهم تدريجيا في خلق حالة الاحتقان والتوتر الطائفي الذي عبر عن نفسه في صيغة أعمال مروعة من العنف المنفلت بين المدن العراقية و داخل المدينة الواحدة بل ضمن الأحياء السكنية نفسها طيلة المدة التي أعقبت تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في مدينة سامراء في شباط عام ٢٠٠٦ حتى أواخر عام ٢٠٠٨.[٢]

إن لمكونات الشعب العراقي موروث تأريخي من الخوف وانعدام الثقة في الدولة أو النظام السياسي الحاكم؛ بسبب قصور الدولة عينها في توفير الأمن والنظام الداخلي، مما يضطر الأفراد إلى البحث عن مصادر بديلة توفر لهم الشعور بالأمن والاستقرار، وتتمثل تلك المصادر عادة في الجماعات التي تسبق في وجودها وجود الدولة ذاتها مثل الدين ، القبيلة ، المذهب ، والعرق، بسبب سعي المحرومين وبحثهم عن الأمن، أي أن الذي يدفع الهويات إلى الانبعاث ومقاومة مشروع بناء الدولة – الأمة إنما يتمثل في الحاجة إلى الشعور بالأمان ونزعة البقاء والاستمرار، سواء

---

(١) حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٠ ، ص١١٢-١٢٨ .

(٢) سرمد عبد الستار أمين ، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد١٩٩، آذار ٢٠١١، ص ٦.

علي صعيد الفرد أم الجماعة، فهذا الشعور وتلك النزعة هما اللذان يدفعان كلاً من الفرد والجماعة إلى التمسك بالهوية الثقافية، إذ إن تمسك الإنسان بهويته الثقافية هو في كنهه آلية الدفاع عن الذات، سواء أكانت ضد التهديدات الخارجية أو لمجرد شعوره الذاتي بالخوف من المستقبل،[١] وبناءاً على هذا، فإن وجود تهديد موجة إلى هذه الجماعة أو حتى مجرد شعورها به، سواء أكانت الجماعة أقلية قومية أم طائفة دينية، وكان هذا التهديد يستهدف الجماعة وكيانها، فان هذا التهديد يستهدف في جوهره شعور الجماعة أنفسهم بالأمان وبناء على ذلك، يتولد رد فعل من لدن الجماعة يستهدف إعادة وضعية الشعور بالأمان إلى نصابها، إذ تعمل الجماعة على تعبئة موروثها الثقافي ورمزها ثم أعضائها بغية الدفاع عن هويتها وباعث وجودها ويمكن أن ينعكس ذلك على اتجاهاتها السياسية أو التصويتية (سلوكها الانتخابي).

المبحث الثاني: العامل الديني وأثره في السلوك الانتخابي

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ تعمقت الولاءات الفرعية للعشيرة والطائفة والمذهب وغيرها –بالرغم من إن البعض يرجع جذور هذه الولاءات إلى ما قبل عام ٢٠٠٣ - ومن هذا المنطلق عملت النخب الحاكمة على التوظيف السياسي للطائفة و للدين عبر شعارات وممارسات تغذيها وتدعمها ماديا" ومعنويا" لكسب المعركة مع الأخر، وسادت الطائفية المذهبية حتى أصبحت بمثابة مبدأ القوى السياسية في العراق وباتت الطبقة السياسية تتصرف أولا "وقبل كل شيء بناء" على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب المصالح العليا للشعب، أي إنها حالت دون قيام دولة أو تكاملها و التي يتم عبرها استيعاب (جميع المكونات العراقية بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم)[٣٢].

وبدا دور العامل الديني بشكل واضح وجلي منذ أول انتخابات جرت بعد التغيير وهي انتخابات ٢٠٠٥، حيث برز العامل الدينيٌ والمذهبي كواقع أساسي في الاشتراك من عدمه في هذه الانتخابات، فقد تباينٌت

---

(١) نفس المصدر ، ص١٢٨

(١) تقوم الطائفية بدور رئيس في الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار النظام السابق ، ويعدها مراقبون أم الأزمات و منها تولدت وتفرعت الأزمات الأخرى ، و لعلنا نوافق الرأي القائل إن الطائفية ليست وليدة اللحظة الراهنة أو الاحتلال الأمريكي للعراق ، بل هي نتاج التاريخ و الجغرافية ، ضاربة جذورها في العمق إلا إنها تبلورت وظهرت نتائجها عندما عزز الاحتلال وما جاء به من قوانين و أساليب للحكم و الحياة النهج الطائفي بين العراقيين . لمزيد من التفاصيل ينظر كل من : محمود الشناوي ، العراق التائه بين الطائفية و القومية ، دار هلا للنشر و التوزيع ، القاهرة،٢٠١١،ص ص ٢٠٢-٢٠٤..وكذلك :إحصاءات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

فتاوى علماء الدينٌ حول المشاركة في الانتخابات .فبينٌ ما أفتى اغلب مراجع الدينٌ الشيعٌة بوجوب المشاركة في الانتخابات، كان معظم رجال الدينٌ السنة، قد حرموا الاشتراك فيهٌا مما أنعكس بشكل واضح على سلوك الناخبينٌ، وبالتالي على نسب المشاركة في التصويتٌ، وعلى نتائج الانتخابات، حيثٌ سجلت تلك الانتخابات عزوفا واضحا تسجيلٌا وتصويتٌا للناخبينٌ في المحافظات ذات الأغلبية السنيةٌ. [١]

إن إلقاء نظرة على مجمل الممارسات الانتخابية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، من حيث طبيعة الكتل السياسية المتنافسة والدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي يكشف عن حضور فاعل للدين ، وقد ساعدت جملة من المعطيات في تعميق الأثر الديني منها[١]:

أ- إن المساحة الكبيرة للمعارضة في الماضي كانت ذات طابع إسلامي ومن الواضح إن الميل يتجه نحو التيار الإسلامي بعده يجسد مظلومية هذا الشعب ، فضلا عن التلاقي الاجتماعي مع هذا التيار بحكم كون كل عائلة قد تأثرت بممارسات النظام السابق ، ولذا فان هذه الممارسات أسهمت في خلق استقطاب واضح نحو هذا التيار أمام ضعف قدرات وإمكانيات المشاريع التغييرية العلمانية أو لحداثة تكوينها أو الشبهات المثارة حولها من حيث التكوين والتمويل والارتباط.

ب- الاصطفاف الطائفي الذي شهده العراق بعد سقوط النظام السابق، دفع الآخر إلى تضخيم الذات والقفز على حقائق المواطنة، اذ ظل الخطاب يدور حول مظلومية طائفة على مدار تاريخ العراق الحديث، وهذه المظلومية لم تكن بمجرد الإقصاء والتهميش وإنما التهجير والقتل والاعتداء حتى ما وهبه الله تعالى للناس من الخيرات ، كتجفيف الاهوار وتدهور الحالة المعاشية لسكانها .

وساعدت خطابات الطائفة الأخرى التعبوية باتجاه تعميق الانتماء والولاء للطائفة والمذهب إزاء محاولات البعض قلب حقائق التاريخ أو تشويه صورة الشيعة مثلا بكونهم يمثلون التيار الصفوي، إن هذا الاستحضار الطائفي للتاريخ ولد أزمة ثقة من جانب الشيعة إذ دفعت باتجاه التمحور واستحضار الماضي أيضا مما عمق من الهوة وزاد من عملية التلاحم مع معطيات المذهب والطائفة، كما

([١]) رياض غازي فارس، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤.

(١) ينظر: خليل الربيعي ، الجانب الديني والسلوك الانتخابي ، مجلة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد، العدد (٢) ، كانون الثاني ،٢٠٠٦ ، ص١٥١- ١٥٢ .

ظهر من الدعاية الانتخابية التي حاولت أن تؤكد على أهمية الربط بين اختيار قائمة معينة وبين الانتماء لرمز الطائفة الديني .

ت- إدراك الطائفة المعينة إن العملية السياسية التي رافقت سقوط النظام هي التي سوف تحفظ لها حقوقها ولن تتكرر تجارب الماضي، وإزاء تكتل البعض الآخر الذي ظهر على أساس مواجهة الشيعة أو إزاحة وجودهم السياسي والذي تمثل بالتحالف والاصطفاف الطائفي العلماني – في هذه الطائفة أو تلك ، دفع الآخر إلى الاقتناع بأنهم هم المستهدفون فدفعهم إلى التكتل ضمن خط سياسي معين .

ث- إن هذه الانتخابات كانت مصيرية بالنسبة للكل إزاء دعاوى الأكثرية والأقلية ، ولذا فأن الاصطفاف الطائفي كان ذا طابع ديني لإثبات الوجود إزاء محاولات الطعن بالشيعة لا كرموز وإنما كأحزاب وتيارات سياسية عاملة على الساحة .

ج- إن مرحلة ما بعد السقوط شهدت محاولات للارتفاع عن الإطار الطائفي الديني لاسيما من الشيعة ، إذ إن تقاربات واجتماعات ولقاءات حصلت بين الجانبين ، ويكفي في ميل التيار الصدري إلى جماعات سنية ، ولكن إزاء محاولات بعض إثارة الفتنة الطائفية وعدم اتخاذ موقف واضح من هذه الأطراف من دعوات متطرفة لتدمير الشيعة الرافضة وما تعرضوا له من اعتداءات واضحة لمقدساتهم كرموز دينية ومساجد وحسينيات ، بل وما جرى من إعاقة واضحة لتأدية بعض الشعائر الدينية ولاسيما زيادة الإمام الحسين (عليه السلام)، دفعت هذه الجهات الى التكتل حول نفسها ، لأنها تجد في هذا التكتل حماية من محاولات الإلغاء والإقصاء والتدمير ، فضلا عن قناعة الشيعة بان الآخر الذي يرفع السلاح لا يريد تحقيق توازن سياسي او طرد المحتل كما يدعي، وإنما يحاول البقاء في دائرة التسلط والسيطرة على مقاليد الأمور السياسية ولعل رفع شعار " للشيعة اللطم ولنا الحكم" يكشف عن هذا التوجه مما يدفع بالآخرين " الشيعة " إلى التكتل في السلوك الانتخابي باتجاه الطائفة وباتجاه التيار الديني منها .

ح- الاستثمار خاطئ لبعض النصوص الدينية مثل الحديث النبوي الشريف " انصر أخاك ظالماً او مظلوماً " وتوجيهه باتجاه الفعل الديني المنحاز الى هذه الجهة او تلك مع العلم ان هذا الاستثمار جاء نتيجة فهم خاطئ لمفهوم النصرة المطلوب إذ إن النصرة تدفع الى مواجهة انحراف الشخص ، وهكذا تحول مفهوم النصرة إلى مفهوم العصبية المرفوض دينياً ، وكذلك

تم استثمار المفهوم الديني لعملية الاختيار التي تمثل بعداً إن سانياً لصالح المسؤولية ، اذ تم التركيز على الاختيار الأمثل والأكفأ ، وهذا الأمثل والأكفاء أصبح من أبناء الطائفة دون غيرها، بّعد هذه الطائفة بذاتها تمثل الفهم الاصوب للإسلام وما عداها تدخل في إطار الانحراف وفي أحسن الأحوال لا تمثل المنهج الصائب .

وتمثل المؤسسة الدينّيةُ المؤسسة الأكثر تأثيرًا في المجتمع العراقي، منذ تأسيسُ الدولة العراقيةُ الحديثّة، على الرغم من تنوع الدياُنات، وتعدد المذاهب فيه، والذي توضح في الدور الكبيرُالذي قام بها المجتهدون، وعلماء الدينُفي الحياُة السياُسيةُللمجتمع العراقي المعاصر. فهم فقهاء الدينُ وزعماء المجتمع وقادته،[١] لذلك فإن مجمل الممارسات الانتخابية التي جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، من حيث طبيعة الكتل السياسية المتنافسة والدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي يكشف عن حضور فاعل للدين فلقد أدت المؤسسة الدينية دورا في دفع الجمهور نحو الوسيلة الديمقراطية المتمثلة بالمشاركة بالانتخابات، الجمهور الذي ليس هناك قوة تحركه بقدر القوة الدينية، وهذا هو احد سمات الحالة العراقية، حيث تعد البيئة الدينية من العوامل التي تلعب دورا كبيرا في توجيه الناخب و تحديد مساره التصويتي للكتلة السياسية التي تمثل انتمائه الطائفي، واشد ما يظهر من تأثير لهذه البيئة في المجتمعات المنقسمة طائفيا إذ تظهر أثار هذه البيئة واضحة بعد عملية التحول إلى الديمقراطية حيث تسعى الجماعات الدينية و الطائفية إلى تأكيد هويتها فتنبري بتشكيل تكتلات سياسية وأحزاب تدور برامجها وحملاتها الانتخابية على التأكيد على حق الوجود والمشاركة للدين او الطائفة في العملية السياسية وهذا ما شهدته معظم النماذج الديمقراطية التي انبثقت من صراعات دينية وعرقية بين أبناء مجتمع الدولة.[٢]

وأدت المؤسسة الدينية دوراً ايجابياً في حث الناخبين نحو الانتخابات حيث لم يدخروا رجالات الدين جهداً في دعم العملية الانتخابية والتركيز عليها في بناء العراق الجديد فضلا عن التأكيد على انتخاب الأفضل والأصلح ممن يؤتمن على شئون البلاد والعباد، وقد كان هذا موقف المرجعية العليا منذ دخول قوات الاحتلال الأمريكية في ٢٠٠٣/٤/٩ م. كما أدى علماء الدين السنة دوراً ايجابياً بعد عام ٢٠٠٥م وخصوصاً في انتخابات مجالس

---

(١) ينظر : علي الوردي ، لمحات اجتماعية - ج٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ وما بعدها .
(٢) قاسم حسن العبودي ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٤٣.

المحافظات ٢٠٠٩ م في حث الناس على المشاركة في الانتخابات ، لتدارك "خطأ" عدم المشاركة في الانتخابات الأولى ٢٠٠٥م، بحسب التقييم السائد في الأوساط السنية الراهنةً، يشمل هذا عدد من ابرز علماء السنة في العراق من الذين عرفوا بمواقفهم المؤيدة لـ(المقاومة المسلحة) وأفتوا بتحريم الفيدرالية والاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، لقد أفتى عبد الكريم زيدان ، المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في العراق واحد ابرز علماء السنة فقد أفتى ، قبل أيام من انتخابات مجالس المحافظات ، بوجوب المشاركة فيها وقال إن هذا الوجوب يأتي من باب أداء الشهادة لله تعالى التي لا يجوز كتمانها . وعد الشيخ عبد الكريم زيدان الممتنع عن التصويت من دون " مبرر مقبول بموازين الشرع " آثما ، وحرم التخذيل عن المشاركة ، بل اوجب الترشيح لمجالس المحافظات على من يجد في نفسه " الكفاءة اللازمة والقدرة على تنفيذ ما تعطيه له هذه العضوية في مجالس المحافظات من صلاحيات " [١]كما أجاز عبد الملك السعدي ، الذي رشح لمنصب (مفتي الديار العراقية) سنة ٢٠٠٧م المشاركة في الانتخابات "بشرط اطمئنان الناخب من عدم تزويرها، واطمئنانه من عدم تدخل المحتل في التأثير على نتائجها " ودعا السعدي الناخبين " بالابتعاد عن اختيار أصحاب المصالح والأجندات المرتبطة بمشاريع إقليمية لا تريد الخير لهذا البلد" [٢] .

لقد مثلت المؤسسة الدينية بذلك عتبة ايجابية في دفع الجمهور نحو الوسيلة الديمقراطية ، الجمهور الذي ليس هناك قوة تحركه بقدر القوة الدينية . وهذا هو احد سمات الحالة العراقية .

كما إن استخدام دعم المرجعية الدينية كأداة فاعلة لتوجيه الرأي العام العراقي-الذي ينظر بقدسية إلى مقام المرجع الديني إذ هو بمثابة القائد الروحي في قيادة وتوجيه المجتمع- نحو هذا التكتل أو ذاك وحصول الكتل التي استطاعت أن تقنع الجمهور بدعم المرجعيات لها على نتائج كبيرة مقارنة بتلك التي تفتقر لهذا الدعم[١].

أما موقف المرجعية الدينية من انتخابات عام٢٠١٤، فقد اتخذت جانب الحياد في الانتخابات النيابية، وأوضحت إنها لا تدعم فيها أي طرف على

---

[١] نقلا عن : حيدر سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٨.

[٢] نقلا عن : نفس المصدر ، ص١٨٩ .

[1] باسم عبد السادة خليف ،مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠١-١٠٢ .)(

حساب طرف آخر، وإنها تقف على مسافة واحدة من الجميع وان الأمر متروك لإرادة الشعب العراقي.[١]

الخاتمة

ان الحكومات التي تعاقبت على العراق بعد ٢٠٠٣ لم تفرز لنا قوى فاعلة عابرة للاثنيات و الطوائف بل حمل لنا نذر التفكك الاجتماعي عبر إلباس الانقسام الاجتماعي شكلا" سياسيا" عبر حركات و تنظيمات و كيانات مختلفة ، كل ذلك جعل العملية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى بدون اتفاق على قواعد لإدارة ذلك التعدد او منعه من الانحدار إلى النزاع ، فالصراعات ليس فقط بين المكونات او بين القوى بل باتت داخل المكون الواحد ، و في العراق ثمة أشكال عديدة للتعددية فالمجتمع تعددي في مجالي الدين و الاثنية ، كما ان كل من الدين و الاثنية مسيستان إلى حد كبير ، اذ حال ما تصبح الهويات مسيسة تميل إلى أن تصبح جلية ونافرة ، وفي هذا النسيج المعقد للمجتمع العراقي تتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية و العرقية و يصبح التقسيم الطائفي قابلا" للانفجار لأسباب سياسية و دينية ويتجسد كل ذلك في العملية الانتخابية والسلوك الانتخابي للمواطن العراقي.

المصادر

١- احمد غالب محي ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٢- احمد علي احمد ، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

٣- إحصاءات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

٤- بلقيس محمد جواد ، التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية ، مجلة الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس والأربعون ، ٢٠١٠

٥- حسام الدين علي مجيد ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٠

٦- :حنا بطاطو، ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية – الكتاب الأول ، ترجمة :عفيف الرزاز ، دار القبس ، الكويت

٧- خليل الربيعي ، الجانب الديني والسلوك الانتخابي ، مجلة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد، العدد (٢) ، كانون الثاني ،٢٠٠٦.

٨- رشيد الخيون، الاديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل ، بيروت،٢٠٠٣.

(١) علي حسين سفيح ، العملية السياسية في العراق (مراحل تطورها) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العددان ٣٩-٤٠ ، ٢٠١٥ ، ص ٤٨٤.

٩- سرمد عبد الستار أمين ، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد١٩٩، آذار ٢٠١١.
١٠- سليم الحص ، الهوية والقضية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣١١، ٢٠٠٥.
١١- عامر صالح ، سيكولوجيا الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة – بين ناخب بريء و مرشح ديموغوجي ، الحوار المتمدن ، العدد٢٨٨٠ – ٢٠١٠ /١/٦.
١٢- عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٣ .
١٣- عدي عبد مزهر، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٦.
١٤- علي عبد الرزاق الخفاجي ، الحكومات المحلية وصنع السياسة العامة في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٥- علي حسين حسن ، السياسية العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد ٢٠٠٣، ط١،دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٥.
١٦- قاسم حسن العبودي ، السلوك الانتخابي ، مجلة المعهد ، العدد٧ ، كانون الأول ٢٠١٥.
١٧- علي حسين سفيح ، العملية السياسية في العراق (مراحل تطورها) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العددان ٣٩-٤٠ ، ٢٠١٥.
١٨- قاسم حسن العبودي ، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي – دراسة مقارنة التجربة العراقية، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢.
١٩- مجموعه باحثين ديناميات النزاع في العراق ، ، بيروت معهد الدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧ .
٢٠- محمود الشناوي ، العراق التائه بين الطائفية و القومية ، دار هلا للنشر و التوزيع ، القاهرة،٢٠١١.
٢١- موقع المفوضية العليا للانتخابات.
٢٢- وصال نجيب العزاوي ، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ، في مجموعة باحثين ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، ٢٠١٣.
٢٣- ياسين سعد محمد البكري ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، ط١، ثائر جعفر العصامي للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠١.
٢٤- نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي-النظرية – المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع ، ٢٠٠٢.
٢٥- حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
٢٦- سليمان الغويل، الإنتخاب والديمقراطية:دراسة قانونية مقارنة.ليبيا:منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٣.
٢٧- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية،.بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت.

٢٨- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥.

٢٩- إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي.ط ٢.الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٣٠- عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع.الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٩٤.

٣١- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية .(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث).الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

٣٢- أمينة رأس العين " السلوك الإنتخابي والإتصال :دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخابات الرئاسية ١٩٩٩ ".مذكرة ماجستير.(قسم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣).

٣٣- PhillipBraud ; sociologie politique.5ed.Paris: librairie . generale de droit et de Jurisprudence, 2000

٣٤- منصور عبد الرحمن بن عسكر "عبد الرحمن بن عسكر يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي" بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠.على الرابط:
http://www.alriyadh.com/contents/30.11.2004/local.php